



الدليل التعريفي لبرنامج

مُسْتَشَارُ الصِّيَاغَةِ النَّبَوِيَّةِ عَجِيَّة

البرنامج التأهيلي في سنّ الأنظمة واللوائح والسياسات

مهارات وتطبيقات

(النسخة الثالثة)



إعداد وتنفيذ

الجمعية العامة للقضاة السعوديين (قضاء)

١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥م

© جميع الحقوق محفوظة ردمك (978-603-91651-6-5)



«هدف في الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً
ورائداً في العالم على كافة الأصعدة،
وسأعمل معكم على تحقيق ذلك»

خَادِمُ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ
الْمَلِكُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعِزِّزِ السَّعُودِي



«إنَّ المملكةَ تسيرُ وفقَ خطواتٍ جادَّةٍ نحو
تطويرِ البيئةِ التشريعيَّةِ، مِن خلالِ استحداثِ
وإصلاحِ الأنظمةِ التي تحفظُ الحقوقَ وتُرسِّخُ
مبادئَ العدالةِ والشفافيةِ وحمايةِ حقوقِ
الإنسانِ، وتُحقِّقُ التنميةَ الشَّاملةَ، وتُعزِّزُ
تنافسيَّةَ المملكةِ عالميًّا»

صاحبُ السُّمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

وليَّ العهد رئيس مجلس الوزراء

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:
فإن **الجمعية العامة للقضاة السعوديين** (قضاء) تواصل عطاءها بتحقيق رسالتها الريادية التي تتضمن التميز في تقديم البرامج التدريبية والتأهيلية في المجالات القضائية والتخصصات ذات الصلة مع بناء علاقات فاعلة، ويسر جمعيتكم إطلاق النسخة الثالثة من البرنامج التأهيلي في سنّ الأنظمة واللوائح والسياسات

مُسْتَشَارَا الصِّيَاغَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ

تنطلق فكرة هذا البرنامج التأهيلي في الصياغة التشريعية من ركيزتين أساسيتين تتمثل في :

الاستثمار في الثروة البشرية التي تحتضنها المملكة العربية السعودية، من خلال برنامج تنمية القدرات البشرية أحد أهم برامج (رؤية المملكة 2030). الذي يسعى إلى أن يمتلك المواطن قدرات تمكنه من المنافسة عالمياً، وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وتنمية المعارف.

مبادرات البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030 التي تقوم في مجملها على استحداث الأنظمة والسياسات وتطويرها، والتعديلات التشريعية والتنظيمية اللازمة والتوافق مع الجهات ذات العلاقة، والعمل على تمكين الأنظمة بالأدوات التي تساعد من رفع كفاءة تطبيقها (الممكنات التشريعية).

لمحة

هو برنامج تأهيلي في سنّ الأنظمة واللوائح والسياسات، قُستوحى من محتوى البرامج التنفيذية الـ (١١) لرؤية المملكة 2030 وما تضمنته من عشرات المبادرات التي تصب في السياق التشريعي.



ويهدف هذا البرنامج التأهيلي لتطوير قدرات العاملين في المجال القضائي والقانوني في مهارات الصياغة التشريعية، وننشد من خلاله تحقيق نقلة نوعية في تطوير البيئة التشريعية.

يساهم البرنامج في عرض أحدث الممارسات التشريعية المحلية والعالمية، وكيفية زيادة الموثوقية في الإجراءات وآليات الرقابة، ويندرج هذا البرنامج في مجال التطوير المهني للمستشارين الشرعيين والقانونيين والمختصين، وتزويدهم بالمعارف، والمهارات، والجدارات التي تتطلبها البيئة التشريعية.



يعرض البرنامج أهم الأدوات التي تساعد في رفع كفاءة تطبيق الأنظمة واللوائح، وممكنات تطويرها، والإصلاحات الإجرائية والتنظيمية، وقياس الأثر بتقييم الجوانب التشريعية، التي تسهم في رفع كفاءة الجهات لإعداد الأنظمة، وتحسين السياسات والتشريعات، وتهيئة البنية التحتية التشريعية.

وتظهر أهمية هذا البرنامج التأهيلي

مُسْتَشْكَلُ الصِّيَاغَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ

من خلال مميزاته، ومنها :

ندرة مثل هذا البرنامج الذي يُعَدُّ متخصصاً في المجال القانوني، ويهدف إلى تطوير البيئة التشريعية، ورفع كفاءة الجهات لإعداد الأنظمة والسياسات.

ضمم هذا البرنامج لتساهم مخرجاته في تحقيق عشرات المبادرات التي تتضمنها البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030 المتعلقة بالتشريعات وسنّ الأنظمة واللوائح.

مشاركة مختصين في صياغة اللوائح في القطاعات العام والخاص وغير الربحي، ونخبة من الخبراء والعاملين في مجال التشريعات إلى لجان البرنامج وإعداد حقائبه التدريبية المتخصصة.

احتياج كثير من الجهات في القطاعات العام والخاص وغير الربحي إلى التأهيل المهاري لمنسوبهم من المستشارين، لإنجاز مشاريع الحوكمة وصناعة تشريعات ذات جودة عالية.

وفيما سيأتي تفاصيل البرنامج التأهيلي في سنّ الأنظمة واللوائح والسياسات مُسْتَشْكَلُ الصِّيَاغَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ -مهارات وتطبيقات-، في نسخته الثالثة.

ونسأل الله أن يحقق البرنامج أهدافه، وأن يلبي احتياج الجهات ورغبة الأفراد. وبالله التوفيق والسداد.

فريق جمعية قضاء

أهمية البرنامج وأهدافه

تعد الصياغة التشريعية (التنظيمية) من أهم أقسام الكتابة القانونية وعلى رأس هرمها؛ حيث إنها تحدد القواعد النازمة للحقوق والواجبات على مستوى الفرد والمجتمع، وتعدّ التشريعات مرجعاً رئيساً ينظم سلوك الأفراد ويحكم مؤسسات المجتمع داخل الدولة، بل ويحكم سياسات الدول الخارجية في التعامل في ما بينها، وتهدف التشريعات إلى تحقيق أهداف الدول في شتى مجالات التنمية الأساسية والفرعية، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات، لذلك فموضوع الصياغة التشريعية ليس موضوعاً ثانوياً، بل عملية ضرورية لترجمة القواعد القانونية إلى قواعد عملية قابلة للتطبيق عن طريق صياغتها بلغة واضحة، ودقيقة، ومفهومة، ومتوافقة مع الأنظمة الأساسية، وغير متعارضة في ما بينها، أو مع الأنظمة والاتفاقيات الأخرى، وتعد الصياغة التشريعية ركناً أساسياً في عملية سن الأنظمة واللوائح التنظيمية والتنفيذية وكذلك السياسات والأدلة الإجرائية.

ومن أبرز أهداف برنامج

مُسْتَشَارَا الصِّيَاغَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ

تهيئة المتخصصين في سوق العمل.

التعريف بأحدث الممارسات في الصياغة التشريعية.

تكوين المعرفة بمكونات الصياغة التشريعية.

معرفة أهم الوسائل والأدوات المنهجية في الصياغة التشريعية.

إكساب المتدربين المهارات اللازمة للصياغة التشريعية وتطويرها.

ولأنّ عملية الصياغة التشريعية للأنظمة تتطلب إعداداً من فريق مختص، يمتاز بجملة من المهارات والخبرات في عدد من المجالات، وعلى دراية بمعايير الصناعة التشريعية، وحيث إن التأهيل العلمي والمهني، والاستثمار في رأس المال البشري ركنٌ أساسيٌّ في تحقيق التنمية، فقد عملت الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) على إعداد هذا البرنامج التأهيلي، الذي ترمو من خلاله المساهمة في الارتقاء بمهارات المختصين في الصياغة التشريعية.

تقاطعات برنامج

مُنتَشَرُ الصِّيَاغَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ

مع مبادرات البرامج التنفيذية
لرؤية المملكة 2030

تعد رؤية المملكة 2030 مدار مشاريع المملكة العربية السعودية، وهي البعد الاستراتيجي الذي ينبغي أن يكون حاضراً في تأسيس البرامج التعليمية والتدريبية، ويأتي البرنامج التأهيلي **مُنتَشَرُ الصِّيَاغَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ** ليتقاطع مع عدد كبير من مستهدفات برامج الرؤية ومبادراتها.

ولترجمة رؤية السعودية 2030 إلى واقع، فقد ضُمم (11) برنامجاً تنفيذياً، تضمنت هذه البرامج عشرات المبادرات في الجوانب التنظيمية والتشريعية، **يحتوي كل برنامج عدداً من المبادرات ذات العلاقة المباشرة بالجانب التشريعي، وعدد هذه المبادرات تقريباً كما يلي:**



مع ملاحظة أن كثيراً من المبادرات الأخرى التي لم يُنص فيها على العمل التشريعي -والتي لم يشر إليها هنا-، تتطلب في الغالب عملاً تشريعياً في إحدى مراحل تحقيقها.

رسالة الجمعية في البرامج التأهيلية

تقديم البرامج التدريبية التطبيقية للمتخصصين، من خلال الكوادر المهنية المؤهلة، بما يكسبهم المهارات اللازمة في الواقع العملي، وزيادة فرص توظيفهم.

مكونات البرنامج

- ٩ لقاءات علمية
- ١٣ مقررًا وحقيبة تدريبية
- ٨٠ ساعة تدريبية وعلمية
- ١٣ شهادة حضور معتمدة لكل دورة تدريبية
- ٢٢ يوماً تدريبياً وعلمياً
- القراءات المساندة
- وثيقة مُسْتَشْأَلُ الصِّيَاغَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ
- تطبيقات عملية

يمتاز هذا البرنامج بإعداد حقائبه التدريبية المتخصصة من فريق من الخبراء والعاملين في مجال التشريعات، وبمشاركة مختصين في صياغة اللوائح في المجالين العام والخاص.



المدربون

المستهدفون للمشاركة

الأفراد



الراغبون في التمهيد وتكوين الجدارات في الصياغة التشريعية من جميع المهن والوظائف في التخصصات الشرعية والقضائية والقانونية.



المستشارون ومنسوبو الإدارات القانونية في الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية.



المهتمون والمعنيون بصياغة الأنظمة واللوائح والسياسات من جميع التخصصات.

الجهات



شركات المحاماة والشركات الاستشارية المتخصصة في صياغة الأنظمة واللوائح.



إدارات الأنظمة واللوائح في القطاعات العام والخاص وغير الربحي.



الوزارات والهيئات والمراكز التي تسعى لإنجاز مبادرات التشريعات، أو مراقبة ومراجعة التشريعات.



الإدارات القانونية في الأوقاف والقطاع غير الربحي.



الإدارات القانونية في الشركات التجارية.

مفردات البرنامج

الدورة الثانية

إدارة المشروع التشريعي ومراحله

توضح الهيكل العام للمشاريع التشريعية، بداية من تشكيل فرق العمل، ووضع خطة المشروع الزمنية، ومستهدفات المشروع ومخرجاته، وتتحدث عن السياسات العامة وإعداد الدراسات ذات الصلة، والاستفادة من المؤشرات الدولية، ثم تنتهي بمراحل مراجعة المشروع وتحكيمه، واعتماد الصياغة النهائية ونشرها.

الدورة الأولى

المدخل إلى الصياغة التشريعية

تستعرض مقدمة عن مفهوم الصياغة التشريعية، وأركانها، وأهدافها، والأسس التي يقوم عليها التشريع في المملكة، وتعريف بالسلطة المختصة بإصدار التشريعات في المملكة.

الدورة الرابعة

صياغة أحكام المخالفات والجزاءات

تبين صياغة أحكام المخالفات والجزاءات، وتوضح الفرق بين المخالفات والجزاءات الإدارية والجنائية والقواعد المتعلقة بكل منها، وتستعرض أهم القواعد والضوابط المنظمة لصياغة أحكام المخالفات والجزاءات في التشريعات.

الدورة الثالثة

مكونات المشروع التشريعي وقواعد صياغتها

تتناول صياغة كل مكون من مكونات المشروع التشريعي، بداية من صياغة أداة الإصدار، واختيار اسم التشريع، ثم صياغة مقدمة التشريع وما يتضمنه من عناصر، ثم قواعد صياغة متن التشريع وأحكامه، وانتهاءً بالمضامين الواردة في خاتمة التشريع وقواعد صياغتها.

الدورة السادسة

المراجعة وقياس الجودة للمشروع التشريعي

تتحدث عن مفهوم قياس الجودة وتطبيقه في العملية التشريعية، مستعرضة المراحل التي تمر بها عجلة التجويد، وتعرض بعض الأدوات والنماذج المساعدة، كالمقارنات المرجعية، والتجارب المعادلة، وختمت الحديث بإدارة أعمال المراجعة والتحكيم.

الدورة الخامسة

قياس وتقييم آثار التشريعات

توضح عملية قياس الأثر للتشريعات، وتبين أهدافها، ونطاقها، وأنواع الآثار المحتملة، مع بيان منهجية دراسة هذه الآثار، من جمع البيانات وتحليلها إلى عرض النتائج وبناء التوصيات عليها.

الدورة الثامنة

صياغة وثائق المجالس واللجان

تتناول التعريف بالمجالس واللجان، وتستعرض قواعد عملها والأحكام المتعلقة بها، ثم تبين ضوابط صياغة التنظيمات والوثائق الخاصة بها، وقواعد صياغة المحاضر والقرارات الصادرة عنها.

الدورة السابعة

اختصاص هيئة الخبراء في إعداد التشريعات وتعديلها

تضمن تعريفاً بالهيئة، وهيكلتها، واختصاصاتها، وإجراءات سير الدراسات لمشاريع الأنظمة في الهيئة.

الدورة العاشرة

دلالات الألفاظ في الصياغة التشريعية

توضح أهمية علم دلالات الألفاظ في الصياغة التشريعية، وتشرح أبرز المضامين التي يحتاجها الصائغ، من دلالات الأمر والنهي، العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمنطوق والمفهوم، وحروف المعاني.

الدورة التاسعة

ضوابط الصياغة التشريعية وعيوبها

تستعرض بعض الضوابط اللغوية في الصياغة التشريعية، وتنبه على أهم الملحوظات والأخطاء الشائعة.

الدورة الثانية عشرة

التجارب الدولية في العمل التشريعي

تتحدث في مقدمة عن الاستفادة من التجارب الدولية ومنهجية اختيار المقارنات التشريعية، وتبين أهم المدارس القانونية في العملية التشريعية، ثم تستعرض مجموعة من التجارب الدولية المختلفة.

الدورة الحادية عشرة

المصالح المرسله والسياسة الشرعية في الصياغة التشريعية

تتحدث عن فقه المصالح المرسله وعلم السياسة الشرعية، وضوابط العمل بها، وأثرها في سن الأنظمة ومراقبة مشروعيتها.

الدورة الثالثة عشرة

المذكرة التوضيحية

تستعرض هذه المادة تفصيلاً لعناصر المذكرة التوضيحية في المشروع التشريعي، وتبين طريقة إعدادها.

اللقاءات العلمية

استعراض لتجربة
إدارة الأنظمة
واللوائح في إحدى
الجهات الحكومية

التعريف بمنصة
«استطلاع» ودورها
في العملية
التشريعية

تجويد العملية
التشريعية

الضوابط اللغوية
في الصياغة
القانونية

تجربة مكاتب
المحاماة في
العمل التشريعي

تجربتي في
الصياغة
التشريعية

ترجمة التشريعات

الممكنات
التشريعية

التعريف بمحركات
البحث القانونية

معرفة المتدرب لأهم
الوسائل والأدوات المنهجية
في الصياغة التشريعية.

فهم المتدرب لمكونات الصياغة
التشريعية، وأحدث الممارسات
في هذا التخصص النوعي.

مكتسبات البرنامج للمتدرب والجهات

تهيئة المتخصصين في
علوم الشريعة والأنظمة
والقانون لأعمال
الصياغة التشريعية.

تنمية مهارات المتدرب
للصياغة التشريعية
وتطويرها.

توسيع مشاريع مكاتب وشركات
المحاماة، وتحقيق الجاهزية
للدخول في منافسات صياغة
الأنظمة واللوائح والسياسات.

تطوير الكفاءات الاستشارية في
الإدارات القانونية في القطاعات
العام والخاص وغير الربحي
وتمكينهم من تنفيذ المبادرات
المتعلقة بالتشريعات.



وما دامت المشاريع مستمرة، وعجلة التطوير تعمل، فيلزم من
ذلك وجود أنظمة ولوائح استحداثاً أو تعديلاً وتطويراً مما يعني أن
مهارة الصياغة التشريعية من المهارات دائمة الاحتياج

ساعات البرنامج وشهاداته

يتكون البرنامج من
٨٠ ساعة
على النحو الآتي



١٠

ساعة

لمشروع التخرج، عبارة
عن تكليف يقوم به
المتدرب كتطبيق
عملي لما تم في
الدورات التدريبية
ويكون اجتياز مشروع
التخرج أحد شروط
اجتياز البرنامج.

٢٢

ساعة

اللقاءات العلمية،
عبارة عن استضافة
لمجموعة من الخبراء
في مجال البرنامج،
يطرحون من خلال
هذه اللقاءات خلاصة
تجاربهم وخبراتهم،
ويجبون على
استفسارات المتدربين
واسترشاداتهم.

٤٨

ساعة

تدريب، دراسة
نظرية وتطبيقية
في (١٣) مقراً، خلال
(١٣) يوماً تدريبياً.



يستحق المتدرب شهادة حضور لكل دورة
تدريبية يحضرها، وإذا اجتاز الاختبار الشامل
ومشروع التخرج فيستحق

وثيقة
مُسْتَشَدُّ الصِّيَاغَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ

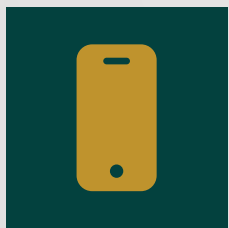


رعاية البرنامج

تُعتبر **الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء)** مُعدة برنامج **مُسْتَشَارَةُ الصِّيَاغَةِ الشَّرْعِيَّةِ**

جمعية شبه حكومية، تُشرف عليها وزارة التعليم، وهي من المنظمات غير الربحية، تهدف رسالتها إلى التميز في تقديم الاستشارات والدراسات والدورات والبحوث العلمية التطبيقية في المجالات القضائية من خلال أنشطتها ومشاريعها المتنوعة مع بناء علاقات إيجابية، وتعمل - في نشاطها - على إعداد وتنفيذ البرامج التأهيلية والدورات التدريبية التي تتصل بمجالات اهتمام الجمعية.

ويسر الجمعية إشراك برامج الخدمة المجتمعية في القطاع الخاص، والأوقاف والمؤسسات المانحة، على رعاية برنامج مستشار الصياغة التشريعية، للوصول إلى أهدافه المنشودة، وللإسهام في تحقيق مستهدفات برنامج تنمية القدرات البشرية أحد أهم برامج رؤية المملكة 2030 ويسعى البرنامج إلى أن يمتلك المواطن قدرات تمكنه من المنافسة عالمياً، وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وتنمية المعارف، ويركز على تطوير أساس تعليمي متين لتعزيز قيادة المملكة.



053 899 9887



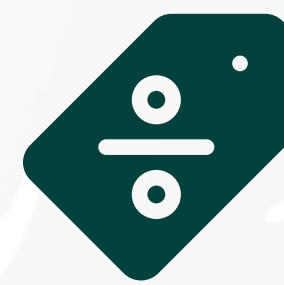
tadrib@qadha.org.sa

لرعاية البرنامج
أوالمشاركة
في تأهيل
الخريجين، التواصل
المباشر مع إدارة
الشراكات، عبر:

مبادرة جمعية قضاء في تنمية القدرات البشرية والمساهمة في رفع كفاءة رأس المال البشري الحكومي

يسعى برنامج تنمية القدرات البشرية أحد أهم برامج (رؤية المملكة 2030) إلى أن يمتلك المواطن قدراتٍ تمكنه من المنافسة عالمياً، وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وتنمية المعارف، ومن هذا المنطلق فإن جمعية قضاء تستشعر مسؤوليتها في تطوير البرامج التأهيلية التخصصية التي تهدف إلى تنمية القدرات البشرية، والمساهمة في رفع كفاءة رأس المال البشري الحكومي، وأن تكون جمعية قضاء أحد شركاء النجاح للجهات الحكومية في مبادرات برنامج التحول الوطني المتعلقة بالتشريعات وسن الأنظمة وصياغة اللوائح والسياسات، وبها الصدد أطلقت الجمعية هذه المبادرة التي تتضمن ما يلي:

خضم إضافي للجهات
الحكومية المشاركة
لخمسة متدربين فأكثر.



إمكانية تقديم البرنامج
حضورياً - بشكل خاص -
لمنسوبي الجهة الحكومية.

لتقديم الطلب والتواصل
- خاص بمنسوبي الجهات الحكومية -

أنقر هنا



أوقات البرنامج والاشتراك



الوقت اليومي
الفترة المسائية



بداية البرنامج
١٤ / ٠٥ / ١٤٤٧ هـ
05 / 11 / 2025 م



مدة البرنامج
(١٠) أسابيع



برنامج يقدم افتراضياً
(عن بعد)



كلا الجنسين

رسوم الاشتراك

٤,٨٠٠ ريال

أنقر على الأيقونة



للاطلاع

على لائحة وسياسة
البرنامج



للإجابة على استفساراتك
عن البرنامج



للتسجيل

من خلال الموقع الإلكتروني
لأكاديمية قضاء



للاطلاع على الجدول
الزمني للبرنامج





الجهة المُعدة والمنفذة للبرنامج
المُعيّن العلنيّة القصديّة السّعوديّة (قضاء)
© جميع حقوق البرنامج محفوظة